

**العراق** بعث نائب رئيس الجمهورية العراقية، نوري المالكي، من البصرة أمس، بإشارات تفيد بدخوله الفعلي في معترك إعادة رسم خريطة توزع القوى السياسية في البلاد، وتحديدًا ضمن «التحالف الوطني»، في وقت كان فيه رئيس «منظمة التعاون الإسلامي» يقدم في بغداد فكرة عقد مؤتمر «مكة 2»

## المالكي يطرح رؤيته للأقاليم... في البصرة

### الجبوري في أنقرة الأحد: البحث في تدريب القوات العراقية

أوضح رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري، أنه سينافس مواضيع استراتيجية «غاية في الأهمية» مع المسؤولين الأتراك خلال الزيارة التي سيقوم بها يوم الأحد المقبل إلى تركيا، يتصدرها ملف الدعم الذي ستقدمه أنقرة في ما يتعلق بتجهيز وتدريب قوات الأمن العراقية، وقال الجبوري، في حديث إلى وكالة «الأناتول» إن «تركيا بلد هام للغاية من أجل العراق والعراقيين، ولت تتمكن من تحقيق الاستقرار في بلدنا والمحافظة ما لم نرفع مستوى العلاقات مع تركيا إلى أعلى درجة»، مبرراً عن ترحيب بلاده بأي مساعدة يمكن أن يقدمها «البلد الصديق» (تركيا).

وتطرق رئيس البرلمان العراقي إلى الحديث عن الزيارة التي من المفترض أن يجريها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى بغداد في وقت لم يعلن عنه بعد، مشيراً إلى أنها «ستترك أثراً كبيراً في نفوس العراقيين»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الرئيس العراقي، فؤاد معصوم، يمكن أن يزور تركيا في وقت قريب.

(الأناتول)

ملفان رئيسيان طغيا على المشهد السياسي العراقي أمس، ففيما مثلت زيارة نائب رئيس الجمهورية، نوري المالكي، إلى محافظة البصرة الجنوبية، وحديثه اللافت خلالها عن مسألة إنشاء الأقاليم مناسبة لإعلان موقف واضح بهذا الخصوص، كانت زيارة رئيس «منظمة التعاون الإسلامي»، إياض مدني، إلى العراق، في يومها الثالث والأخير، تبعته على أمل في إمكان خلق وحدة بين مختلف القوى المسلمة الفاعلة سياسياً والتي تواجه مجتمعة تنامي التطرف والإرهاب.

وفي محافظة البصرة التي ترتفع فيها الأصوات الداعية إلى إنشاء إقليم بحسب ما يقتضيه دستور البلاد، رأى المالكي، خلال زيارته «جامعة البصرة»، أن «الوقت غير مناسب لتحويل محافظات إلى أقاليم»، وقال، في حديث لعدد من الصحفيين، إن «مشاريع تأسيس الأقاليم تخضع لضوابط وأليات، عند توافرها في أي محافظة يكون من حقها التحول إلى إقليم وفق الإجراءات الدستورية والقانونية». واستدرك المالكي قائلاً إن «أصل فكرة تأسيس الأقاليم لا إشكال عليه، لكن هناك ملاحظات تتعلق بالتوقيت، وحالياً الجو غير مناسب في العراق لمشاريع من هذا النوع نظراً لوجود الإرهاب وتدخلات الخارجية، وينبغي تأجيل مشاريع الأقاليم إلى أن تكون الظروف هادئة حتى ينتج منها عراق اتحادي موحد». وأشار في سياق حديثه إلى أن «الأقاليم لا يمكن إنشاؤها على خلفيات طائفية

حتى لا تؤدي إلى تقسيم واقتتال». وقد لا يمكن فصل زيارة نائب رئيس الجمهورية العراقية إلى محافظة البصرة عن واقع أنها تأتي في ظرف تشهد فيه البلاد إعادة رسم خريطة القوى السياسية. ومن المعروف أن قوى متحالفة، تتبع لـ «المجلس الأعلى» (السيد عمار الحكيم) والتيار الصدري، نجحت خلال الأشهر الأخيرة عبر الانتخابات المحلية والعامّة، في بسط سيطرة سياسية



**الجعفري: المساعدات غير كافية ونقائمه نيابة عن العالم كله**



على مؤسسات المحافظة. كذلك، تأتي الزيارة في وقت طرح فيه مسألة رئاسة «التحالف الوطني» الذي يضم «المجلس الأعلى» والتيار الصدري و«دولة القانون» (المالكي) إضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة. ومن المفترض أن يجري قريباً اختيار رئيس لـ «التحالف» بعدما تسلّم رئيسه إبراهيم الجعفري منصب في حكومة رئيس الوزراء، حيدر العبادي.

وكان النائب عن ائتلاف «دولة القانون»، خالد الاسدي، قد أكد أن ائتلافه «متمسك بمرشحه علي الاديب لرئاسة التحالف الوطني»، عازياً ذلك إلى قرار كانت قد اتخذته «الهيئة العامة لدولة القانون في وقت سابق».

في المقابل، قال القيادي في «المجلس الأعلى»، فادي الشمري، في حديث صحفي، إن «المجلس الأعلى يرفض أن تكون المسألة معركة تنافس كما أن المسألة هي ليست مسألة أسماء

بقدر ما هي ثبات على المبادئ التي قام عليها التحالف الوطني والتي من بين ما يقوم عليه أنه إذا أعطيت رئاسة الوزراء لجهة في التحالف، فإن الجهة الأخرى تأخذ رئاسة التحالف الوطني. وبما أن التحالف الوطني يتكون من ركنين أساسيين، هما دولة القانون والائتلاف الوطني (المجلس الأعلى والأحرار الصدري) وأصبحت رئاسة الوزراء من حصة دولة القانون، فإن كلا من المجلس الأعلى والتيار الصدري وشحا السيد عمار الحكيم لهذا المنصب». وبدوره، شدد النائب عن كتلة «المواطن»، عزيز كاظم علوان، على أهمية حصر رئاسة تحالفنا بالائتلاف الوطني من خلال اختيار شخصية مقبولة داخلياً وخارجياً». في إشارة إلى السيد عمار الحكيم. وفي حال عدم التوصل إلى توافق بين الطرفين خلال الأيام المقبلة، فمن المرجح أن يتصاعد الخلاف في هذا الشأن لينسحب على عدد من الملفات

مصر

## السياسي يبحث الأزمة السورية في الإمارات: الاستثمارات أولاً

الأاهرة - أحمد جمال الدين

لن يطلب الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال زيارته الأولى للإمارات دعماً اقتصادياً ومعونات مجدداً، فالزيارة، التي سافر وفد مصري للتجهيز لها أول من أمس، سيكون على أجندتها الترويج للمشاريع الاقتصادية، ودعوة رجال الأعمال الإماراتيين إلى المشاركة في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري (المانحين) المقرر انعقاده في شرم الشيخ منتصف آذار المقبل. وسيزور السيسي الإمارات لأول مرة بصفته رئيساً للدولة المصرية، إذ تفيد مصادر مقربة بأنه سيوجه الشكر لقيادة الإمارات على مساندة خريطة الطريق، ثم سيبحث سبل التعاون على هامش مشاركته في قمة الطاقة في الثامن عشر والتاسع عشر من الشهر الجاري.

ومن المخطط أن يعرض الرئيس المصري على المستثمرين فرص الاستثمار الجادة في مشاريع توليد الطاقة الشمسية التي ترغب الحكومة في التوسع فيها خلال المرحلة المقبلة، أو الاستثمارات في محور قناة السويس المقرر إنشاؤه على ضفتين، ويشمل تدشين مصانع للصناعات الخفيفة والمتوسطة. كذلك، سيجري عرض حزمة الإجراءات التي تعتمده الحكومة المصرية لتنفيذها لتشجيع المستثمرين، بما فيها قانون الاستثمار الموحد.

وتؤكد المصادر نفسها أن الأجندة السياسية للزيارة لن تنطرق إلى مصير المرشح الرئاسي السابق، أحمد شفيق، ووجوده في الإمارات، وخاصة أن السيسي لا تشغله قصة بقاء شفيق في الخارج ما دام متوقفاً عن إطلاق التصريحات السياسية، فضلاً عن أنه لم يعارضه خلال



الانتخابات أو في القرارات التي اتخذها لاحقاً. لكن القلق محصور في أي نية لشفيق، وغيره من رموز نظام حسني مبارك، للعودة إلى ممارسة العمل السياسي على قمة الهرم والسعي إلى رئاسة الأحزاب، ما يجعل من الوارد «اختيارهم في مناصب تنفيذية جيدة، أو تكوينهم أغلبية برلمانية».

في المقابل، ستكون على أجندة السيسي بحث التعاون في المجال الأمني ومواجهة الإرهاب، وخاصة «توحيد الجهود لمواجهة العناصر المتطرفة في سوريا وليبيا»، مع التشديد على الدعم المصري الكامل لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». لكن مصدراً رئاسياً أكد أن «السيسي متمسك برفض المشاركة العسكرية في الغارات الجوية ويرى أن من الجيد الاكتفاء بدعم لوجستي للتحالف الدولي».

وفي القضية السورية، سيعرض السيسي على المسؤولين الإماراتيين الرؤية المصرية لحل الأزمة السورية في ظل سعي القاهرة لاستضافة لقاءات للمعارضة السورية، لكن السيناريوات المطروحة يغيب عنها الحديث عن تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، مقابل الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في غضون مدة زمنية يجري الاتفاق عليها».

وبشأن أي لقاء محتمل بين الرئيس المصري وأمير قطر على هامش قمة الطاقة، قال المصدر الرئاسي إن «أجندة السيسي لم تحدد نهائياً حتى الآن، ولكنها تتضمن لقاءات مع مسؤولين دوليين»، موضحاً أن الرئيس ليس لديه مانع من لقاء تميم بن حمد، إذ جمعهما لقاء سابق وسريع خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي.